العوامل المحددة للبيئة الأسرية المسيئة للأطفال

دراسة من منظور العاملين في لجان ودور الحماية الاجتماعية بمدينة الرياض

إعـداد

عمر بن محمد النملة

ملخص الدراسة

العنوان: الجرائم المعلوماتية وأثرها الاجتماعي على الأفراد في المجتمع السعودي.

تحددت المشكلة في دراسة الجرائم المعلوماتية وأثرها الاجتماعي على الأفراد في المجتمع السعودي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معدل ونوع التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية ضد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية.

واعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة الغرضية القصدية حيث بلغت (298) فرداً من الجنسين. واستخدمت أداة الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى تنوع الجرائم المعلوماتية وتعددها حيث ظهرت الجرائم الجنسية والمالية كأكثر الجرائم تأثيراً على أفراد المجتمع السعودي، يليها من حيث التأثير كل من التشهير والابتزاز.

وبينت نتائج الدراسة ارتفاع معدل التأثير الاجتماعي مع زيادة معدل التعرض للجريمة لا سيما الجرائم الجنسية والمالية. وتنوع التأثير الاجتماعي والذي تمثل في سوء العلاقة الأسرية وافتقاد الثقة في التعامل مع الآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وتمثلت أهم توصيات الدراسة في:

1- أهمية توجيه الاسرة في المجتمع السعودي بحضور الدورات المعنية بمجال حماية بناء الاسرة من أي اعتداءات خارجية تتمثل في الاضرار بها لا سيما في مجال الجرائم المعلوماتية، والتي تنوعت أساليبها وتعددت طرقها.

2- المدرسة لها دور مهم في مواجهة الجرائم المعلوماتية، لذا نوصي بأهمية تدريس المقررات المعنية بالجرائم المعلوماتية في مسارات التعليم العام، لما لهذا الجانب من أهمية بالغة في ظل سيطرة التقنية على اغلب جوانب الحياة اليومية.

المقدمة:

إن التطور المتسارع الذي يشهده العالم في ظل الثورة المعلوماتية الحديثة التي تلت الثورة الصناعية، والتي فرضت الاعتماد على تقنيات تكنولوجية استعملها الإنسان في مجالات العمل والحياة؛ فأصبح بذلك العالم عبارة عن قرية صغيرة يمكن التواصل بين مجتمعاته بلا حدود جغرافية ولا زمنية مما ترك آثاراً ايجابية وقفزة حضارية نوعية مست مختلف القطاعات، واستطاعت أن تقدم خدمات جليلة للأمم والشعوب. إلا أن هذا الجانب الإيجابي للتكنولوجيا المعلوماتية أفرز معه بعض الانعكاسات السلبية التي تولدت نتيجة إساءة استخدام الأنظمة المعلوماتية، واستغلالها على نحو غير شرعي بقصد الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات، فظهرت بذلك أنماط وصور مستحدثة من الجرائم اصطلح العلم والقانون على تسميتها بالجرائم المعلوماتية.

وفي ظل تقدم التكنولوجيا ووسائلها تطورت جرائم الانترنت بشكل سريع وبنفس الوتيرة تعددت أنماطها بدءاً بجرائم السرقة والاحتيال. ويتصاعد القلق بشأن انتشار هذه الجريمة في المجتمع العربي وتشكل له تحدياً كبيراً، بحيث أصبحت البيانات متاحة لقراصنة المعلومات والشبكات المعلوماتية، وبالتالي يمثل خطر يهدد الخصوصية وأمن واقتصاد الدول ويعرض قيمه الاجتماعية وثقافته إلى سيل من الهجمات التقنية لا سيما المجتمع السعودي والذي يعيش مرحلة تنموية شاملة تتخذ من التقنية أساس لها في هذا التحول وتوفير المعلومات التي يمكن استخدامها فيما يحقق مصلحة البشرية وفي المقابل ما يحققه من ضرر لانتشار شكل جديد من الجرائم المعلوماتية (الزامل، 2017م،ص34).

مشكلة الدراسة:

إن التقدم المعرفي والتكنولوجي الذي نعيشه في هذا العصر لهو بعد المولى نتاج إنساني وثمرة من ثمار الدراسات العلمية، فالتقدم المعرفي والازدهار التقني والتسارع الحياتي بات سمة من سمات المجتمعات. إلا أن هذا التطور الحضاري الذي استفادت منه البشرية في كل مجالات الحياة بما يخدم مصالحاهم ويحقق آمالهم، استحدثت أشكال وأنماط اجراميه جديدة،

وأدى لظهور ما يسمى بجرائم التقنية العالية، أو الجرائم المعلوماتية، والتي تعددت أنواعها وتطورت أساليبها.

حيث أصبحت الجرائم المعلوماتية بأبعادها الحديثة تمثل تهديداً مباشرًا للأمن والاستقرار والسلام في العالم، وعائقاً يحول دون إتمام عمليات التطوير والتنمية، امتدت آثارها إلى تهديد دول برمتها (الزامل، 2017م، ص41).

والمملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم المعلوماتية حيث أصبح استخدام التقنية المعلوماتية وغيره من وسائط المعلومات والاتصالات مرتبط ارتباطاً لصيقاً بحياة الناس اليومية على مختلف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية، مما أفرز بدوره أثاراً اجتماعية أوجدت مشكلة في المجتمع السعودي.

وظهرت عدد من الدراسات التي اهتمت بالجرائم المعلوماتية، وعالجت عدداً من قضاياها، وبدأ الحديث عنها بوصفها مشكلة إجرامية لا مجرد سلوكيات مرفوضة. حيث تمثل هذه الدراسة استكمالاً لعدد من الدراسات التي تناولت الجرائم المعلوماتية بالدراسة والتحليل ومنها، دراسة اللويهية (٢٠١٨)، ودراسة الغديان (٢٠١٨)، ودراسة المطيري (2015).

كما فسرت النظريات الاجتماعية الجرائم الإلكترونية من خلال استخدام التقنية بافتراضات متعددة، منها نظرية النشاط الروتيني والتي فسرت الجريمة من خلال استغلال الجناة للفرص (ثالوث الجريمة)، توفر الدافعية للجريمة، وضحية أو هدف مناسب، وغياب الحراسة الفعالة للوصول لمخططاتهم الاجرامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بينما تتصور نظرية التقليد والمحاكاة أن تقليد الضحية لسلوك إجرامي أو جانح في محتوى مواد وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس النظري تتصور هذه الدراسة التفاعل مع هذه الافتراضات للوصول للإجابة حول الآثار الاجتماعية للجرائم المعلوماتية على الافراد في المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- معرفة أساليب التواصل المختلفة عبر التقنية بكافة أنواعها وتأثيرها الاجتماعي والتي تستهدف مستخدمي التقنية ووسائل الاتصال في المملكة العربية السعودية.

- تحديد العوامل المؤدية إلى تفاقم آثار الجرائم المعلوماتية، والتركيز على أبعاد المشكلات التي ظهرت في النتائج لإثراء الدراسة بالمعلومات المناسبة.

الأهمية التطبيقية:

- معرفة واقع هذه المشكلة والتطورات التي صاحبتها خلال العقود الماضية، ولفت الانتباه إلى الأفعال الإجرامية التي ترتكب ضد الآخرين بواسطة التقنية ووسائل الاتصال من خلال شبكة الإنترنت.

- حصر أهم الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي والتي ترتكب من خلال استخدام التقنية وشبكة الإنترنت ومحاولة الاستفادة منها من قبل المعنيين والمسئولين عن الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية للمساهمة في مكافحتها والحد منها بشكل عام.

أهداف الدراسة:

في ضوء الإطار التصوري الموجه للدراسة الميدانية سعى الباحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد نمط أكثر الجرائم المعلوماتية تأثيراً في المجتمع السعودي.
2. معرفة معدل التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي.
3. معرفة نوع التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء الاطار التصوري الموجه للدراسة الميدانية سعى الباحث للإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هو نمط الجرائم المعلوماتية الأكثر تأثيراً في المجتمع السعودي؟
2. ما معدل التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي؟
3. ما نوع التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي؟

مفاهيم الدراسة:

التعريف الاجتماعي للجريمة:

خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع، أو هي مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي" (غانم، 1994م، ص 39).

الجريمة المعلوماتية:

عرف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رق م م/17 في 3/8 /1428هـ الموافق 27 /3 /2007، الجريمة المعلوماتية في الفقرة 8 من المادة الأولى بأنها "أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية، بالمخالفة لأحكام هذا النظام". كما عرف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة الدخول غير المشروع في المادة الأولى فقرة 7 منه بقوله:" دخول شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي، أو موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها". (موقع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، موقع إلكتروني)

التعريف الاجرائي للجرائم المعلوماتية:

تعرف الجرائم المعلوماتية بأنها: "فعل مخالف بموجب النصوص الشرعية أو بموجب النظام الخاص بالجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، من خلال وسائل التقنية الحديثة عبر شبكة الإنترنت، وترتكب عن طريق أفراد أو عصابات مختصين في الجريمة المعلوماتية، والتي يترتب عليها آثار اجتماعية".

التأثير:

هو نتيجة تفاعل اجتماعي بين عاملين وهما المؤثر والمتأثر بحيث يخلق لدى المؤثر عليه رد فعل معين (الشاعر، 2009م، ص34).

وحدد الباحث التعريف الإجرائي للتأثير الاجتماعي:

"هي الآثار الناتجة عن تعرض الضحية أو أحد أفراد عائلته لأثار اجتماعية ناتجة من الجريمة المعلوماتية بشتى أنماطها عبر وسائل التقنية الحديثة عبر شبكة الإنترنت.

الإطار النظري والدراسات السابقة

ماهية الجريمة المعلوماتية تطورها التاريخي وخصائصها

أولاً: التطور التاريخي للجريمة المعلوماتية

مع التطورات التاريخية أرجع الفقه الجنائي جرائم الحاسوب إلى العام ١٩٦٠م (Ulrch, 1991: 1033). وأما جرائم الانترنت فإنه يمكن القول أنها بدأت مع العام ١٩٨٨م، وكانت أول الجرائم التي ترتبط عضوياً بالإنترنت هي جريمة العدوان. وبرزت الجرائم المعلوماتية كمحور أساسي في هذا التدرج التاريخي، ويمكن تفصيلها في ثلاث مراحل أساسية هي كالتالي:

المرحلة الأولى: وتمثل ستينيات القرن العشرين، عندما ظهرت النظم الحاسوبية وأصبحت الحواسيب تلاقي مزيداً من الرواج (Slivka, 1975: 217)، تم التركيز في تجريم

الأفعال المرتكبة على الأضرار المادية التي تلحق بالنظم الحاسوبية والبيانات المخزنة فيها (McLaughlin, 1978: 217).

المرحلة الثانية: وتمثلها مرحلة الثمانين، حيث ظهر مفهوم جديد للجرائم وهو جرائم الكمبيوتر والانترنت، ارتبطت بعمليات اقتحام نظام الكمبيوتر عن بعد وأنشطة نشر وزرع الفيروسات الالكترونية التي تقوم بعملية تدميرية للملفات أو البرامج (مطر، ٢٠١٦م، ص11).

المرحلة الثالثة: من عام (٢٠٠٠م) إلى (٢٠١٤م) بتطورات كثيرة ومتسارعة في ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت وارتفاع معدلات الجرائم وضخامة الخسائر المالية وتواصل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمواجهة الجريمة المعلوماتية. فقد أصدر مجلس أوربا في عام (٢٠٠١م) اتفاقية مجلس أوربا للجريمة المعلوماتية ، وكان للتأخير في التصديق على الاتفاقية آثار سلبية بالغة أهمها استفحال الجريمة المعلوماتية وضخامة الخسائر المادية وتعقيدات المواجهة (حافظ، 2013م، ص133).

تصنيف الجرائم المعلوماتية

تعددت الجرائم المعلوماتية ونذكر أبرزها:

أولاً: جرائم الاختراق والقرصنة

الاختراق بشكل عام هو القدرة على الوصول لهدف معين بطريقة غير مشروعة عن طريق ثغرات في نظام الحماية الخاص بالهدف يستطيع المخترق من خلالها دخول أجهزة الآخرين عنوة ودون رغبة منهم وحتى دون علم منهم يتحقق الاختراق بالدخول غير المشروع إلى البيانات والمعلومات المخزنة داخل نظام الحاسب الآلي دون رضا المسؤول عن هذا النظام (العبيدي، ٢٠١٢م، ص 75).

ثانياً: الجرائم الجنسية وصناعة ونشر الإباحية

التحرش الجنسي الالكتروني يمكن أن يشمل عدة أنماط هي:

النمط الأول: التحرّش اللفظي؛ ويتمثل في إرسال الكلمات الخادشة للحياء، أو مكالمات صوتية، وتلفّظ بكلمات ذات طبيعة جنسية، أو وضع تعليقات ذات إيحاء جنسي، والنكات الجنسية، وطلب ممارسة الجنس الإلكتروني.

النمط الثاني: التحرش البصري؛ ويتمثل في إرسال الصور والمقاطع الجنسية، والطلب من الضحية الكشف عن أجزاء من جسدها، أو قيام المتحرش بإرسال صور أو فيديو له وهو في أوضاع مخِلَّة بالآداب.

النمط الثالث: التحرش بالإكراه؛ حيث أنه من الممكن أن يحدث التحرش الجنسي من خلال اختراق جهاز الاتصال الخاص بالمرأة، والحصول على صور خاصّة، ومعلومات شخصيّة عنها، وإجبارها على الموافقة على اللقاء بالمتحرّش على أرض الواقع، وذلك من خلال الملاحقة، أو التهديد والابتزاز بنشر الصور، أو التشهير عبر وسائل إلكترونية مختلفة، أو الملاحقة والتجسس، أو التتبع بالتعليقات المسيئة، أو انتحال الشخصية بتزوير البريد الإلكتروني أو انتحال الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي (عبدالعاطي، ٢٠١٦م، ص64).

ثالثاً: جرائم انتحال الشخصية

المتتبع لمواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها يجد أن انتحال شخصية الغير يأخذ عدة صور وأشكال؛ فهناك شخصيات حقيقية، وأخرى وهمية، وشخصيات حكمية تجارية وغيرها. ومن صور انتحال الشخصية الحقيقية: كمن ينتحل، أو يتقمص اسم وصورة شخصية سياسية، أو دينية، أو علمية، أو رياضية، أو غيرها من المشاهير، ويكتب باسمها، وينسب الأقوال والمقالات والتغريدات لهذه الشخصية؛ وكأنه الشخص الحقيقي.

رابعاً: الجرائم المالية

وتتمثل هذه الجرائم بما يلي:

1- الاحتيال والاستيلاء على المعلومات البنكية لعملاء البنوك عبر الانترنت واستغلالها في الشراء.

2- الوصول إلى البيانات التفضيلية للبطاقات عبر الانترنت والاستيلاء عليها واستغلالها في الشراء.

3- غسيل الأموال: إن الثورة في مجال الاتصالات والعمليات المصرفية قد ساهمت إلى حد بعيد في تفاقم مشكلة غسيل الأموال، فقد أصبحت العمليات التي تتم عبر الانترنت والهاتف الجوال والتحويلات الالكترونية هي السمة الغالبة، من هنا فقد تطورت وسائل إخفاء عمليات تبييض الأموال خصوصاً إذا ما أدركنا أن عمليات تبييض الأموال تتم من خلال شبكات دولية تمتاز بالتخطيط المحكم.

4- جرائم الاتجار بالمخدرات: انتشرت في السنوات الماضية مواقع على الإنترنت تشوق الهواة وخاصة المراهقين لاستخدام المخدرات بل وتعلمهم كيفية زراعتها وصناعتها بكافة أصنافها وأنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة يقوم المراهق بالانزواء في غرفته والدخول إلى تلك المواقع ومن ثم تطبيق ما يقرأه بكل سرية (اللبان، 2009م، ص109).

جهود المملكة العربية السعودية للحد من الجرائم المعلوماتية

انتشار شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) واستخدامها على نطاق واسع في أنحاء العالم، ونظراً لتنامي خطر تلك الجرائم بمختلف صورها وأشكالها وأنماطها فقد تضافرت الجهود الدولية على المستويين المحلي والعالمي لمكافحتها. ومن بينها المملكة العربية السعودية والتي تبذل جهود مكثفة لمكافحة هذه الجرائم والتصدي لها من خلال إقرار الأنظمة والقوانين المتعلقة بها ومنها إقرار نظام «مكافحة جرائم المعلوماتية» والصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/17) وتاريخ 8 / 3 /1428هـ وما تضمنه من جزاءات رادعة لمرتكبيها، وكذلك حجب (ترشيح) المواقع الإلكترونية على الإنترنت التي تحتوي على مواد إباحية أو مواضيع تتنافى مع الدين الحنيف والأخلاق الحميدة والأنظمة المتبعة في المملكة. وتبذل الجهات المختصة بالمملكة جهوداً حثيثة للتعريف بالجرائم الإلكترونية، والأنظمة المعمول بها، والتنبيه إلى خطورتها، والتحذير من التساهل معها، وتبيان العقوبات المترتبة على من يتجاوزها، ومنها

على سبيل المثال: الابتزاز، والتشهير، واختراق المواقع الالكترونية وانتحال الشخصية (القشعمي، 1437هـ، ص35).

ثانياً: النظريات العلمية المفسرة لمشكلة الدراسة:

نظرية النشاط الروتيني

نظرية النشاط الروتيني هي واحدة من أهم نظريات "علم الإجرام البيئي". ظهرت في أواخر سبعينات القرن العشرين، ولقد تطورت هذه النظرية على يد الباحث الأمريكي كوهين. وتعتبر نظرية النشاط الروتيني فرع من نظرية الاختيار العقلاني. وبدأت النظرية بتفسير كل أنواع الجرائم، مع التركيز على جرام السرقة، تم استخدام النظرية على نطاق واسع لدراسة الجرائم الجنسية، والجرائم السيبرانية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في دراسة الإيذاء الإجرامي، غالبًا ما تنظر إلى نظرية النشاط الروتيني على أنها "مشابهة بشكل أساسي لنظرية نمط الحياة لعلم الإجرام للعلماء هيندرلانج وجوتفريدسون وغاروفالو. وفي الآونة الأخيرة، تم استخدام نظرية النشاط الروتيني بشكل متكرر في أطر متعددة المستويات مع نظرية عدم التنظيم الاجتماعي في فهم جرائم الأحياء المختلفة.

وعمدت هذه النظرية إلى طرح نموذج تفسيري للجريمة على المستوى الجزئي، بحيث نجدها ركزت فقط على تفسير جرائم السرقة والسلب والنهب أولاً، ثم امتدت إلى طرح نموذج تفسيري على المستوى الكلي، أي تفسير الجريمة ككل في المجتمع الأمريكي (العوجي، 1985م، ص118).

ويرى كوهن أن وقوع الفرد ضحية للجريمة مرتبط بتطابق عناصر ثلاثة في نفس الزمان والمكان هذا ما أطلق عليه ثالوث الجريمة حيث يشير ثالوث الجريمة إلى ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1- توفر الدافعية للجريمة: أي الانسان الذي لدية استعداد لارتكاب الفعل الاجرامي.

2- ضحية أو هدف مناسب: ويستخدم حسب النظرية للدلالة على الضحية المناسبة، أو الهدف السهل أو المكان أو الشيء والذي يدفع بالمجرم للقيام بالفعل الاجرامي.

3- غياب الحراسة الفعالة: أي غياب السلطة والرقابة. وهي أي شخص يعيق الجريمة من الظهور، أو يحد من حدوثها. وهذه الحراسات قد تكون بشكل رسمي كدوريات الشرطة، أو غير رسمي كأجهزة الإنذار، وقد تكون بشرية، أو آلية، وغياب الحراسة الفعالة يعني عدم وجود حراسات قادرة على منع الفعل الاجرامي، فقد تكون موجودة ولكنها غير فعالة بدقة (جيطان، ٢٠١٤م، ص 42).

وعليه، يمكن فهم هذه النظرية في ضوء الجرائم المعلوماتية أن أنماط الحياة الروتينية اليومية، في جوهرها، تبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وعن ممتلكاتهم، وعن أسرهم، فإن المجرم (صاحب الإرادة الإجرامية)، سوف تتوافر له الضحية (الموقف، الفرصة)، المناسبة -وفي ضوء الجرائم المعلوماتية- يمثل الضحية الهدف المناسب للمجرم في ظل غياب الحماية (الاسرة، برامج الحماية)، وبذلك تدفع هذه المواقف (العوامل) إلى تشجيع الأفعال الإجرامية، بمعنى أن توفر الضحية المناسبة، أو المواقف المناسبة، وعدم وجود حراسة فعالة أو كافية على الضحية، مما أدى في النهاية على ظهور عوامل وشروط دافعة مشجعة على ارتكاب الجريمة.

نظرية التقليد والمحاكاة:

يعد جبرائيل تارد (1843-1904م)، صاحب نظرية التقليد والمحاكاة من الرواد الأوائل الذين افترضوا بأن الجريمة تشكل في الغالب نمطًا سلوكيًا عاديًا، وانتقاله من شخص إلى آخر بالتقليد والمحاكاة، مثله مثل غيره من أنماط السلوك، وخاصة ما يتعلق منها بتقليد الأنماط السلوكية، أو ما يتصل بتبادل وتقليد الفكر والرأي والعقيدة وخلافه. وتعتمد نظرية تارد على ثلاثة قوانين أساسية هي:

1- يقلد الأفراد بعضهم البعض بدرجة تتفاوت طرديًا وشدة الاختلاط.

2- يتجه مسار التقليد من أعلى إلى أدنى طبقيًا ومهنيًا، فالطبقات الاجتماعية الأدنى منزلة تقلد الطبقات الأعلى منها في الرتبة والتصنيف على السلم الهرمي الاجتماعي والاقتصادي.

3- يطلق تارد على الجزء الثالث من قانون التقليد اسم «قانون التداخل» وإذ يعني أنه حين يوجد نمطان أو وسيلتان مختلفتان يمكن استخدام واحدة منهما فقط لتحقيق نتيجة معينة، فيكون هناك ارتفاع في نسبة استخدام الوسيلة الجديدة التي تحل محل القديمة بالتدريج (السيف،1438هـ، ص82).

ويعتبر تارد من المفكرين السوسيولوجيين الذين يعتبرون السلوك الجانح سلوكًا مكتسبًا اجتماعيًا عن طريق عملية التعلم، كباقي السلوكيات الاجتماعية الأخرى، حيث إن الإنسان لديه لا يولد مجرمًا، بل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدًا لهم، فطرح تارد يقوم أساسًا على اعتبار الجرم لا يورث بيولوجيًا، كما ذهب إليه لمبروزو، وإنما يورث اجتماعيًا، وهذا لا يعني بالضرورة إنكار دور العوامل الوراثية أو حتى النفسية، بل حتى إنه بدأ مؤلفه في الإجرام المقارن بفصل عن النموذج الإجرامي Le type criminel، يعتمد فيه على نتائج بحوث الجنائي الإيطالي المعروف لومبروزو، ويحللها مؤيدًا لها في بعض جوانبها وناقدًا لها في بعضها الآخر. لهذا جعل تارد أساس تكوين الظاهرة الاجرامية ينبثق من الوسط الاجتماعي، وهذا بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين إحداهما منشئة وأخرى مقلدة (الدوري، 1985م، ص113).

وقد كان لتارد أثر بالغ الأهمية في ظهور العديد من النظريات اللاحقة التي تفسر الجريمة بالاعتماد على افتراض الاختلاط والتعلم، فقد تمكن «آدوين سذرلاند» وتلميذه «دونالد كريسي» من تقديم تفسير للسلوك الإجرامي، وتحديد دقيق إلى العملية التي تؤدي بشخص معين إلى ارتكاب الجريمة، وعرفت جهودهما بنظرية الاختلاط التفاضلي. وقد افترض الباحثان سذرلاند وكريسي، أن الفعل الإجرامي يقع إذا توافر له الموقف المناسب كما يحدده الشخص، وذلك في ضوء العملية التالية:

1- السلوك الإجرامي يتعلم، وهذا يعني أن السلوك الإجرامي لا يورث.

2- السلوك الإجرامي يتعلم بالتداخل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال.

3- الجزء الأساسي في تعليم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الوثيقة.

4- حينما يتعلم السلوك الإجرامي، فإن التعليم يتضمن:

- فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحيانًا في منتهى التعقيد، وفي بعض الأحيان في غاية البساطة.
- الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف.

5- الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية مناسبة أو غير مناسبة.

6- ينحرف الشخص حين ترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي لا تحبذ انتهاكها.

7- قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وعمقها.

8- عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية والمعادية.

9- مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيرًا عن حاجات وقيم عامة، فإن هذه الحاجات والقيم العامة لا تغير هذا السلوك الإجرامي، لأن السلوك غير الإجرامي يعد أيضًا تعبيرًا عن الحاجات والقيم (السيف،1438هـ، ص84).

فالتقليد الاجتماعي حسب تارد يكون أكثر فعالية كلما كان الاتصال مباشرًا بين المرسل لرسالة الجريمة والمستقبل لها، لأنه يوفر هامشًا كبيرًا لكي يتعلم المستقبل من النموذج أو القدوة الجانحة، ولهذا فقد تصبح الجريمة حرفة أو مهنة، وقد يصبح المجرمون مجموعة بشرية تنتمي إلى مهنة أو حرفة واحدة، وهذا يجعل الجريمة مهنة خاصة تتطلب متطلبات فردية معينة، وهنا يرى تارد أن مرور الزمن قد يؤدي إلى تبلور صفات وسمات خاصة يتميز بها أفراد المهنة الواحدة، إنها مهنة فريدة يتهيأ لها الفرد منذ طفولته المبكرة، ومن خلال ظروف نفسية

واجتماعية وثقافية تساعد على تأهيل الفرد للدخول إلى هذه الجريمة والانتساب إلى عالمها السفلي، ويظل كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى، يحتذي به، وهذا طبيعي بالنسبة لفرد يعيش من خلال ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية، ذات أبعاد خاصة لا تترك الكثير من حرية الاختيار في تحديد أهداف الفرد، وهذا يتم أيضًا من خلال اتصال الفرد بنطاق ضيق في داخل المجتمع الكبير، فهو لا يتصل إلا بمقدار ما يحقق أهدافه وغاياته (الدوري، 1985م، ص116).

وعليه، يمكن فهم هذه النظرية في ضوء الجرائم المعلوماتية أنه يمكن تفسير انتشار ظاهرة تقليد ومحاكاة الاخرين بأنها عادة ظهرت بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أوضح تارد أن التقليد بحس قوة العلاقة بين المقِلد والمقَلد، فالضحية قد يقلد الجماعات البارزة، أو المشاهير أو المؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعلهم يتأثرون بهم ويتجهون نحو تقليدهم.

الدراسات السابقة

الدراسة المحلية:

- **دراسة المطيري (2015م)**. بعنوان المسؤولية الجنائية عن الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالقانون المصري. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على جرائم الابتزاز الإلكتروني وخصائص هذه الجرائم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستقراء من خلال الرجوع للنصوص القانونية والنظامية في المملكة العربية السعودية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جريمة الابتزاز الإلكتروني جريمة حديثة تهدد امن المجتمع والأسرة، وهي إحدى الجرائم المعلوماتية التي تتم بواسطة التقنية الحديثة، وأن المعلومات السرية قد تصل الى الجاني عن طريق اختراق جهاز المجني عليه أحيانا ودون علمه.

الدراسات العربية:

- **دراسة رانيا إبراهيم (٢٠١٥م)**. بعنوان الجرائم الالكترونية في المجتمع المصري والتي هدف الدراسة إلى الكشف عن جرائم الانترنت في المجتمع المصري بمدينة القاهرة. استخدم الدراسة منهج دراسة الحالة الذي تم تطبيقه على (ثلاثين) حالة من ضحايا جرائم الانترنت، و(ثلاث) حالات من مرتكبي تلك الجرائم، ومنهج تحليل المضمون لعدد (61) محضر للقضايا الخاصة بجرائم الإنترنت. وتكونت مجموعة الدراسة من (283) من مستخدمي شبكة الإنترنت. وتمثلت أداة الدراسة في استبيان للتعرف على جرائم الانترنت في المجتمع المصري بمدينة القاهرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ظهور أنماط جديدة من الجرائم ولدتها الثورة التكنولوجية عبر الإنترنت، حيث أصبح من اليسير التعدي على الحياة الخاصة للأخرين وبث الإشاعات وانتحال صفتهم ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ارتفاع (جريمة السب والقذف والتشهير) كأعلى نسبه في اعداد جرائم الإنترنت، وقد أدى هذا التطور في وسائل الاتصال بالشبكة الى صعوبة إثبات جرائم الإنترنت وسهوله إرتكابها.

- **دراسة مفلح والهرش (٢٠١٠م)**، في دراسة حول الآثار النفسية والصحية والاجتماعية لإستخدام الإنترنت من وجهة نظر المعلمين، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن آثار الانترنت السلبية، وتكونت عينة الدراسة من 210 معلمين و150 معلمة، تم اختيارهم بالطريقة المتيسرة من منطقة أبو ظبي التعليمية، للعام الدراسي 2007-2008 وقد قام الباحثون بتصميم أداة لغرض جمع البيانات والإجابة عن التساؤلات بعد التحقق من صدقها وثباتها. وأظهرت نتائج الدراسة الى أن الاستخدام المفرط للإنترنت والمتكرر لفترة طويلة ينجم عنه التعرض لمحتوى اجرامي الكتروني يؤدي لحدوث الخلافات بين الأزواج. وآثار سلبية في العلاقات الاجتماعية والإنسانية مع الآخرين.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Coelho وآخرون (٢٠١٦م)**، للتحقق من صحة سلوكيات الابتزاز والتنمر الالكتروني لدي طلاب المرحلة المتوسطة في منطقة لشبونة في البرتغال، وبلغ عدد افراد الدراسة الذين استجابوا لأداة الدراسة (١٠٣٩) فرداً. تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من صحة استبيان سلوك البلطجة والتسلط عبر الإنترنت، وتحليل الاختلافات في الإيذاء والتسلط بين الجنسين وعبر الصفوف الدراسية. وشملت الدراسة الوصفية استبيان الكتروني، مما يسمح بقياس انتشار البلطجة والتسلط عبر الإنترنت، وبينت نتائج الدراسة انتشار الابتزاز والتنمر الإلكتروني والايذاء الجنسي بين الجنسين، وكان عند الذكور أعلى منه من الاناث.

- **دراسة لي تشينج (٢٠٠٦م)**، بعنوان الابتزاز الالكتروني في المدارس، للتعرف على طبيعة التنمر الالكتروني، والى أي مدى يتعرض له المراهقين في المدارس. حيث طبقت الدراسة على ٢٦٤ مراهق. وقد توصلت الدراسة الى أن أكثر من نصف المستهدفين تعرضوا للابتزاز، وحوالي ربع الفئة المستهدفة قاموا بالابتزاز، ونصف هؤلاء المبتزين يمارسون الابتزاز الالكتروني. كما أظهرت النتائج كذلك أن اختلاف الجنس له دور كبير في التنمر بشكل عام والتنمر الالكتروني بشكل خاص حيث أن الذكور هم أكثر من يقومون بممارسة التنمر وأثبتت النتائج أن نسبة الضحايا الاناث أكثر من ذكور.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يمكن تحديد المميزات العلمية والمنهجية لهذه الدراسة بالأبعاد الآتية:

من ناحية الهدف: هدفت الدراسات السابقة إلى معرفة أنماط الجرائم المعلوماتية على الأفراد والمجتمع بشكل عام، بينما تحدد الهدف من هذه الدراسة إلى الكشف التأثير الاجتماعي للجرائم المعلوماتية على الأفراد في المجتمع السعودي.

مجتمع الدراسة: ركزت الدراسات السابقة على عدد من مجتمعات الدراسة منها المحلية والعربية والأجنبية، ولقد تميزت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في دراستها للأثار

الاجتماعية للمتعرضين للجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية في مجال الدراسات الاجتماعية.

أداة الدراسة: واستخدمت بعض الدراسات السابقة أداة المقابلة وتحليل المحتوى في حيت اعتمدت الدراسة الحالية والبعض الأخر على الاستبانة كأداة مناسبة لجمع البيانات.

متغيرات الدراسة: ركزت هذه الدراسة على المتغيرات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية (جرائم التشهير والابتزاز، والجرائم الجنسية، الجرائم المالية). وهذا يتباين مع معظم الدراسات السابقة والتي ركزت على الخصائص الاجتماعية والثقافية والمادية للمبحوثين، وأنماط الجرائم المعلوماتية المختلفة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع ومنهج الدراسة

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية (الحصصية) لمناسبة هذا النوع من الدراسات لطبيعة الموضوع وغايته المتمثلة في محاولة التعرف على الآثار الاجتماعية للجرائم المعلوماتية على الأفراد في المجتمع السعودي،

مجتمع وعينة الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على ضحايا مستخدمي التقنية الرقمية، من المواطنين الذكور والإناث في المملكة العربية السعودية، ووصل عدد الاستبانات الإلكترونية المجاب عليها (298) فرداً.

حدود الدراسة

1- **الحدود الموضوعية:** الجرائم المعلوماتية وأثرها الاجتماعي على الأفراد في المجتمع السعودي.

2- **الحدود المكانية:** لقد تم تحديد مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر، الفيس بوك، الواتس آب، الانستجرام، سناب شات)، لدراسة أبعاد هذه المشكلة ومعرفة أهم التغيرات في نمط وحجم الجرائم المعلوماتية، والتأثير الاجتماعي الناتج عنها.

3- **الحدود البشرية:** بعض ضحايا الجريمة المعلوماتية من مستخدمي تقنية الاتصال في المجتمع السعودي من الذكور والإناث من الفئة العمرية من 18 إلى ٦٠ سنة، من الجنسية السعودية ويبلغ عددهم (298) مستخدم.

4- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة الزمنية من (١٤42/8/١هـ) إلى (١٤٤2/8/9هـ).

أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة الالكترونية لجمع المعلومات الميدانية، والتي تمّ تصميمها خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، والأخذ بالشروط العلمية اللازمة لتصميم الاستبانة.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS (برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتفريغ وتحليل البيانات واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرار ومعدل النسبة المئوية لتقديم مزيد من الايضاح لمشكلة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي لتحديد الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل.

3- مقياس العلاقة الإحصائية (كا٢) لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

4- اختبار الارتباط (جاما)، لتحديد قوة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ماهو نمط الجرائم المعلوماتية الأكثر تأثيراً في المجتمع السعودي ؟

توصلت نتائج الدراسة إلى تحديد أكثر الأنماط تأثيراً وهي ثلاث جرائم معلوماتية برزت أهميتها كجرائم تتطلب من الباحث دراسة تأثيرها على عينة الدراسة وهي كالتالي:

1- الجرائم الجنسية:

تتنوع الجرائم الجنسية التي تعرضت لها عينة الدراسة، ومن النتائج البارزة في هذا المحور ارتفاع نسبة تعرض عينة الدراسة للسب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يرجع إلى تدني مستوى الحوار عند فئة معينة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وترجع نظرية التقليد والمحاكاة إلى ميل بعض الفئات إلى تقليد نماذج تمثل نموذج لهم وهذا ما نراه فعلياً في كثير من التصرفات والتقليدات الغربية في العبارات الخارجة عن الاخلاق الدينية.

في حين زاد معدل التعرض لمحتوى إباحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل مرتين لأغلب عينة الدراسة، ولقد برزت هذه المشكلة في مواقع التواصل الاجتماعي حيث نجد غزو في المحتوى الجنسي الذي يستهدف الأفراد والضحايا لمثل هذا المحتوى الخارج عن القانون، ولقد بينت نتائج الدراسة ارتفاع معدل تعرضت لها عينة الدراسة للجرائم الجنسية الإباحية عبر الانترنت والتعرض للمعاكسات من الجنس الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتعرضهم لرسائل تحمل ايحاءات جنسية. ويوضح في هذا الجانب نظرية النشاط الروتيني أن غياب الحراسة الفعالة يعني عدم وجود حراسات قادرة على منع الفعل الاجرامي، فقد تكون موجودة ولكنها غير فعالة بدقة.

٢- الجرائم المالية:

تعددت الجرائم المالية التي تعرضت لها عينة الدراسة، فقد توصل شخص ما عبر الانترنت إلى أرقام البطاقات الائتمانية الخاصة بالأفراد بنسبة هي الأعلى بين عبارات

الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة تعرض عينة الدراسة إلى الخسائر المالية بسبب الشراء من المواقع الوهمية واختراق البطاقات الائتمانية والحصول عليها، ويرجع ذلك إلى ثقة الأفراد في المحتوى الإلكتروني لا سيما في ظل انتشار مواقع التجارة الالكترونية، وعدم إلمام الأفراد بمصداقية بعض المواقع في ظل تنامي ظاهرة الترويج للمواقع المشبوهة عبر صفحات الإعلانات أو المعلنين الوهميين الذين يقع الأفراد ضحية لهم.

3- جرائم الابتزاز والتشهير:

أوضحت نتائج الدراسة إرتفاع معدل جرائم الابتزاز والتشهير التي تعرضت لها عينة الدراسة مقارنة بالجرائم المعلوماتية الأخرى، وبرزت جريمة نشر معلومات كاذبة عن الأفراد وعائلاتهم كأكثر الجرائم تأثيراً في جانب التشهير والابتزاز. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة اللويهية (٢٠١٨م). حيث يرجع الباحث تنامي هذه الجرائم لما انتشر مؤخراً من تعمد الجناة بالتشهير بالعائلات والتعرض لهم في كثير من مظاهر التعصب عبر مواقع التواصل الاجتماعية، أو تنامي النزعة القبلية والاختلاف في القضايا والحوارات بين الافراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما برزت جريمة انتحال شخصية الأفراد من أجل الإساءة لسمعتهم في المجتمع بالإضافة إلى جرائم التشهير من خلال سرقة الصور والمقاطع الخاصة بعينة الدراسة واستغلالهم من خلالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة لرانيا إبراهيم (٢٠١٥م) إذ توصلت نتائج الدراسة إلى أن ظهور أنماط جديدة من الجرائم ولدتها الثورة التكنولوجية عبر الإنترنت، حيث أصبح من اليسير التعدي على الحياة الخاصة للأخرين وبث الإشاعات وانتحال صفتهم.

السؤال الثاني: ما معدل التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي ؟

أولاً: الجرائم الجنسية ومعدل التأثير الاجتماعي

١- وجه لأفراد مجتمع الدراسة محتوى إباحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

استعراض عينة الدراسة لجوانب حياتهم اليومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي وتتفق هذه النتائج مع نظرية الأنشطة الروتينية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (قوية) بين الجرائم الجنسية من تلقي محتوى إباحي ومعدل الأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة وتتفاوت قيم الخلايا الداخلية بين المستوى المتوسط والقوي لمعدل التأثير الاجتماعي للجريمة على أفراد عينة الدراسة.

يمثل المحتوى الاباحي مادة إعلانية ترويجه اجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي في الفترة الأخيرة لا سيما موقع تويتر والذي يمثل أكثر المواقع ارتياداً من قبل عينة الدراسة، ونجد ذلك في المواد الاعلانية التي تروج للإباحية وتستقطب فئة الشباب والمراهقين في ظل عدم مقدرة العديد من البرامج حجب مثل هذا المحتوى.

٢- وجه لأفراد مجتمع الدراسة دعوة للاشتراك في المواقع الجنسية الإباحية

استخدام عينة الدراسة لمواقع التواصل الاجتماعي دون وعي ثقافي وفكري بالجرائم المعلوماتية المستحدثة حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (ضعيفة) بين الجرائم الجنسية من تلقي دعوات للاشتراك في المواقع الجنسية الاباحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ ثبات معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة عند المستوى المتوسط لمعدل التأثير الاجتماعي للجريمة على عينة الدراسة.

٣- تعرض أفراد مجتمع الدراسة للسب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي

استعراض عينة الدراسة لجوانب حياتهم اليومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي وهذا يتفق مع فرضيات نظرية النشاط الروتيني، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (متوسطة) بين الجرائم الجنسية من التعرض للسب والقذف بالعبارات الجنسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي.

وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ تفاوت معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة بين المستوى المتوسط والضعيف لمعدل التأثير الاجتماعي للجريمة على عينة الدراسة.

تمثل ظاهرة السب والقذف أكثر العوامل تأثيراً في مفردات عينة الدراسة وهذا مرجعة إلى انتشار مثل هذه السلوكيات بشكل مكثف. قد يكون مرجع هذه السلوكيات وفقاً لنظرية النشاط الروتيني مظاهر السلوك المبالغ فيها في استعراض الأفراد لجوانب حياتهم اليومية مما يطرح فئة ناقمة هدفها الانتقام، فقد تمثل آراء الأفراد التي تطرح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شكل موضوعات حساسة مادة تثير حفيظة الناقمين على المجتمع فنجد فئة تتمثل ردودها في السب والقذف كعلاج لأي موقف يتنافى مع توجهاتهم. وهذا ما أشار له العالم كوهين فالهدف في وسائل التواصل المختلفة، يتمثل في الفرد، القيم، الأعراف، الدين، الاسرة، المجتمع، الاستقرار، الوطنية، فغايات الجناة تحددها دوافهم للجريمة، ومتى ما توفرت الفرصة للجناة كانت الجريمة هي النتيجة الحتمية لها.

ثانياً: الجرائم المالية ومعدل التأثير الاجتماعي

١ – توصل شخص عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى البطاقات الائتمانية الخاصة بعينة الدراسة

استعراض عينة الدراسة لجوانب حياتهم اليومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي وتتفق هذه النتيجة مع نظرية النشاط الروتيني، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (قوية) بين التعرض لجريمة سرقة بيانات البطاقات الائتمانية الخاصة بعينة الدارسة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة ويتفق معظم الخلايا الداخلية في هذا المحور على التأثير الاجتماعي المتوسط للجريمة على عينة الدراسة، مع ارتفاع في معدل الأثر الاجتماعي للمستوى القوي عند التعرض مرتين للجريمة.

2- الخسائر المالية بسبب الشراء من مواقع وهمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

استخدام عينة الدراسة مواقع التواصل الاجتماعي دون وعي فكري بالجرائم الالكترونية حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (قوية) بين جريمة الخسائر المالية عبر المواقع الوهمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. كما يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة ويتفق معظم الخلايا الداخلية في هذا المحور على معدل التأثير الاجتماعي المتوسط للجريمة على عينة الدراسة.

٣- وجهت دعوات وهمية لعينة الدراسة من أجل تقديم التمويل المالي

استعراض عينة الدراسة لجوانب حياتهم اليومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي وتتفق هذه النتيجة مع نظرية النشاط الروتيني، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (متوسطة) بين جريمة الخسائر المالية من خلال الدعوات الوهمية لتقديم الدعم المالي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة ويتفق معظم الخلايا الداخلية في هذا المحور على معدل التأثير الاجتماعي المتوسط للجريمة على عينة الدراسة.

لقد جاءت نتائج الدراسة مؤيده لفروض نظرية النشاط الروتيني، ان استعراض الأفراد لجوانب حياتهم اليومية لا سيما المادية منهم جعل منهم هدف مناسب للمجرمين لتوجيه دعوات بأسماء وهمية من أجل تقديم الدعم المادي، ومتى ما توفرت الفرصة للجناة كانت الجريمة هي النتيجة الحتمية لها. وهذا ما نراه الآن من أساليب الجناة في استقطاب التجار وأصحاب الايادي البيضاء في العطاء ودعوتهم لدعم الدول المنكوبة، أو استعطاف التجار بأسماء نسائية من أجل توفير مستلزمات أبنائها، وأغلبهم من الدول الخارجية، والتي لا يعلم الأفراد مصداقية أقوالهم ولكن بدافع العاطفة، وثقافة وقيم مجتمعية من الكرم والرغبة في العطاء نجد فئة تسارع في العطاء مع جهلها التام أنها قد توفر الدعم الكافي لأعداء الوطن من الخارجين عن القانون.

ثالثاً: جرائم التشهير والابتزاز ومعدل التأثير الاجتماعي

١- نشر معلومات كاذبة للتشهير بالأفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي

بينت نتائج الدراسة لهذا المحور أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل عينة الدراسة دون وعي بأنواع الجرائم المعلوماتية المستحدثة حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي والذي جعل عينة الدراسة هدف مناسب للمجرمين. مما دل على وجود علاقة قوية بين عدد مرات نشر المعلومات الكاذبة عن عينة الدراسة من أجل التشهير بهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي حيث يزداد التأثير بمعدل متوسط عند التعرض للجريمة أول مرة، ويرتفع معدل التأثير الاجتماعي للقوي عند التعرض ثلاث مرات وأكثر عند التعرض لنفس الجريمة.

ولقد أوضحت نتيجة التحليل أن معدل الأثر الاجتماعي لهذا المحور متوسط من أول مرة للتعرض للجريمة، مما يبرهن تأثير التشهير بالأفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا سيما على سمعة الافراد، وباعتبار مواقع التواصل الاجتماعي تمثل أهمية بالغة تعكس صورة عن الفرد لدى الاخرين ومع كثرة مرتاديها أصبحت اخبار الأفراد ويومياتهم في أيدي الجميع، من هنا يشكل عنصر التشهير خطورة للفرد والاسرة في المجتمع وهذا ما اتفق مع دراسة المطيري (2015م)، ودراسة الغديان (٢٠١٨م).

٢- نشر معلومات كاذبة عن أفراد العائلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتشهير بهم

أوضحت نتائج الدراسة أن تقليد ومحاكات الجماعات البارزة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي والذي جعل أفراد مجتمع الدراسة هدف مناسب للمجرمين وهذه النتيجة تتفق مع نظرية التقليد والمحاكاة، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (متوسطة) بين عدد مرات نشر المعلومات الكاذبة عن عينة الدراسة من أجل التشهير بالعائلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض لجريمة التشهير بالعائلات، حيث يتركز الأثر

الاجتماعي على المعدل المتوسطة في معظم الخلايا والقوي، والذي يبين التأثير القوي لهذه الجريمة على عينة الدراسة.

ولقد وضحت النتيجة السابقة نظرية التقليد والمحاكاة أن تقليد الأفراد للجماعات البارزة، أو المشاهير، أو التقليد الغربي جعل الأفراد وعائلاتهم فريسة للجناة، فأصبحت معلوماتهم في متناول الجميع واستغلها مجرمي المواقع الالكترونية للتشهير بالأفراد، لا سيما تلك المعلومات التي تتطرق لخصوصيات الأفراد وحياتهم الخاصة.

٣- انتحال شخصية الأفراد من أجل الإساءة لسمعتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي

إن استعراض جوانب الحياة اليومية لعينة الدراسة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي وتتفق هذه النتيجة مع توجهات نظرية النشاط الروتيني، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائه قوية بين التعرض لجريمة انتحال شخصيات عينة الدراسة من أجل الإساءة لسمعتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض لجريمة انتحال الشخصية حيث كانت معدل الأثر الاجتماعي متوسط عند زيادة معدل التعرض للجريمة.

وتفترض نظرية النشاط الروتيني بأن الضحية تصبح هدف مناسب للمجرمين متى ما توفرت المقومات والأدوات المناسبة للمجرم فالفرصة هي التي تجعل من الضحية هدف، ومن خلال هذا المحور نجد توفر أدوات مناسبة للمجرم جعل من الضحية هدف مناسب لتقمصها وقد تبرز هذه الفرص في توفر بيانات سهل الحصول عليها الاضرار بالضحية من اجل الإساءة لسمعته وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رانيا (٢٠١٥م).

٤- ابتزاز الأفراد عبر مواقع التواصل:

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دون أن يصاحبها وعي فكري بالجرائم المعلوماتية حددت عدد مرات التعرض للجريمة ومعدل الأثر الاجتماعي، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (متوسطة) بين التعرض لجريمة سرقة الملفات والمقاطع الخاصة وابتزاز

الأفراد من خلالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وبالنظر لمعدل النسبة المئوية بالخلايا الداخلية للجدول يلاحظ اختلاف معدل الأثر الاجتماعي الناتج عن عدد مرات التعرض للجريمة ويتفق معظم الخلايا الداخلية في هذا المحور على التأثير الاجتماعي القوي للجريمة على عينة الدراسة مع زيادة معدل التعرض.

السؤال الثالث: ما نوع التأثير الاجتماعي الناتج عن الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي؟

تمثلت نتيجة هذا السؤال في أربعة عناصر من حيث التأثير الاجتماعي للجريمة وهي (الروابط الاسرية والعائلية، السمعة السيئة في المجتمع، افتقاد الثقة في التعامل مع الافراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دور أقران السوء في التعرض للجريمة).

- **الروابط الاسرية والعائلية:** تتفاوت المواقف الأسرية والعائلية للضحايا بين المؤيد والمساند والتي تمثل الدور الإيجابي للأسرة، في حين تمثل أغلب المواقف السلبية تلك التي ترتبط بالجرائم المرتبطة بالعلاقات العاطفية، حيث تتزايد الادوار السلبية للأهل تجاه الضحية، فضلاً عن ارتباطها بجرائم أكثر صعوبة، فنجد ميل الضحية إلى الاستقلال بالموقف دون الرجوع للأهل خوفاً من العقاب أو التعرض للحرمان، ووضحت عدد من النماذج دور الاهل السلبي في توجيه العقوبة والضرب والسب والطرد من المنزل دون توجيه أو تفهم لأسباب تعرضهم للجريمة لاسيما في الكثير من القضايا العاطفية.

وعلى النقيض نجد بعض مفردات عينة الدراسة لا يجدون للأسرة دور مهم في توجيههم اتجاه الطرق السليمة لعلاج المشكلة أو الوقاية قبل الوقوع فيها، وذلك ظناً منهم أنهم وصلوا لمرحلة من النضج لا حاجة لهم فيها للاستشارة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة اللويهية (٢٠١٨م) في هذا الجانب، إلى أن أهم الآثار الاجتماعية للجريمة المعلوماتية قلة الثقة بالأهل بعد المعرفة بمشكلة الابتزاز، وخسارة الأصدقاء وعدم التقدير من الاسرة.

وتشير بعض الضحايا عن قدرتهم على حل المواقف التي مروا بها دون الرجوع للأهل بالاستشارة. إلا أن الباحث يجد أن كثير من الحلول يستوجب فيها تدخل الاهل مع تحمل تبعات الموضوع، لاسيما إذا كانت الحلول التي تقدمها الضحية لا نرى في أغلبها أنها صائبة، فكثير من الحلول السليمة تستوجب تدخل الجهات المختصة والرسمية في الدولة بعيداً عن الطرق الخاطئة التي تلجأ لها الضحية والتي من الممكن أن تصعد درجة الجريمة وتجد نفسها في منعطفات أكثر تعقيداً وصعوبة.

- **السمعة السيئة في المجتمع**: وتعتبر السمعة السيئة في المجتمع أكثر الأمور التي تسبب الضرر لصاحبها وتوصمه بالعار رغم أن كثير من الأفراد الذين تعرضوا لجرائم التشهير الالكتروني هم ضحايا للاستعمال الخاطئ لهذه التقنية، مما أدى لتعرضهم للأذى والتنمر من قبل الاخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالطرق التي تتبعها عينة الدراسة سبب بشكل مباشر أو غير مباشر لتعرض سمعتهم للضرر وتمثلت في عدد من الطرق والنماذج ومنها الدخول على المواقع المشبوهة أو الثقة في الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتزويدهم بالبيانات الشخصية.

- **افتقاد الثقة في التعامل مع الافراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي**: ارتبط هذا العنصر من في التأثير الاجتماعي للجريمة بعدد من القضايا التي تعتبر من الموضوعات الهامة دفعت الضحايا للوقع في الجريمة وبالتالي فقدان الثقة بالآخرين، وكانت من أهمها استغلال ضعف الضحية من قبل الجاني ليجعل من الحالات الصحية والمرضية مدخلاً لجريمته ويوهم الضحية بقدراته الخاصة وعلمة ومكانته وشهرته انه قادر على العلاج.

كما مثلت الجوانب المادية أبرز القضايا التي افقدت الضحايا الثقة بالآخرين، وتعتبر الجوانب المرتبطة بالعمل والرزق الوظيفي محوراً هاماً يجعل الضحية تنجرف بحثاً عن الرزق في جوانب وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي الغير موثوقة لتخلف بدورها ضحية فقدت الثقة في الآخرين.

- **دور أقران السوء في التعرض للجريمة:** تعتبر الصداقات محور العلاقات في كثير من التعاملات اليومية، ولابد من أن ينجم عن هذا الاحتكاك في العلاقات نوع من الامتزاج الفكري والثقافي، وهذا ما نجده في العديد من العلاقات المفككة أو الجرائم التي تلامس أرض الواقع، وإذا هي أشد تأثيراً في الواقع الفعلي فإن العالم الافتراضي لا يخلوا من أشد أنواع هذه العلاقات شراً وتأثيراً على الأفراد، فنجد من مفردات عينة الدراسة من تأثر بتوجيه صديق للخوض في العلاقات العاطفية المشبوهة، أو المشاركة في المضاربات المالية الخاسرة، أو الانضمام إلى مجموعات مشبوهة.

استعراض الضحية لجوانب حياته اليومية ومشاركته للآخرين قد لا يلحق الضرر بالضحية فقط ولكن يمتد إلى المضافين لديها كونهم جزء من الحساب، هذا فضلاً عن قدرة المجرم الوصول إلى ذاكره الصور والحصول على المحتوى المضاف لدى الضحية والذي قد يحتوي على صور للصديقات والاهل مما يجعل الأصدقاء سبب في إلحاق الضرر بالأخرين لديهم. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية النشاط الروتيني والتي تجعل من الفرد فريسة وهدف مناسب عن طريق الفرص والتي تمثلت في هذا الجانب في استعراض جوانب الحياة اليومية. ومن أشكال تأثير أقران السوء على الضحية أن يكون المبتز امرأة والضحية امرأة، حيث تمسك المرأة ببعض الأدلة في صورة مادية أو مسموعة أو مقروءة ضد الأخرى، ثم تقوم بتهديدها بنشر تلك المادة إن لم تستجيب لطلباتها وفي الغالب تكون مالية أو أخلاقية.

توصيات الدراسة:

1- أهمية توجيه الاسرة في المجتمع السعودي بحضور الدورات المعنية بمجال حماية بناء الاسرة من أي اعتداءات خارجية تتمثل في الاضرار بها لا سيما في مجال الجرائم المعلوماتية، والتي تنوعت أساليبها وتعددت طرقها.

2- المدرسة لها دور مهم في مواجهة الجرائم المعلوماتية، لذا نوصي بأهمية تدريس المقررات المعنية بالجرائم المعلوماتية في مسارات التعليم العام، لما لهذا الجانب من أهمية بالغة في ظل سيطرة التقنية على اغلب جوانب الحياة اليومية.

3- تكثيف البحوث والدراسات التي تركز على الجرائم المعلوماتية المستحدثة مع توضيح أهمية الدراسات التي تعني بالمتعرضين للجريمة كونها تعكس واقع المشكلة بعيداً عن الدراسات التي تعنى بقياس الرأي أو اتجاهات الأفراد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **إبراهيم، رانيا حاكم كامل** (٢٠١٦م). جرائم الانترنت في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه في الآداب قسم علم الاجتماع. دراسة ميدانية في مدينة القاهرة.
- **حافظ، عبده محمد داود** (2013م). تواصل الشباب الجامعي من خلال الشبكات الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ام ضرورة تقنية. في أبو عرجة، تيسير (محرر). وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير: بحوث محكمة من جامعة البتراء(ص325-348).عمان؛ دار أسامة للنشر والتوزيع.
- **جيطان، محمد يعقوب رشيدي** (٢٠١٤م). إدراك الخوف من الجريمة، دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- **الزامل، ناصر محمد** (2017م). **رقميون غيروا حياتنا**، الرياض: العبيكان للنشر.
- **السيف، محمد إبراهيم** (1438هـ). الظاهرة الاجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي، مكتبة دار المتنبي: الدمام.
- **الشاعر، ديمة** (2009م). التأثير بالآخرين والعلاقات العامة. دبلوم العلاقات العامة. الاكاديمية السورية الدولية.
- **الدوري، عدنان** (1985م). جناح الأحداث المشكلة والسبب، منشورات دار السلاسل، الكويت.
- **عبد العاطي، عمرو** (٢٠١٦م). التحرّش الجنسيّ من الشارع إلى شبكات التّواصل الاجتماعيّ، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أكتوبر. http://socio.montadarabi.com/t4056-topic

- **القشعمي، محمد بن عبدالعزيز** (١٤٣٧هـ). الجريمة الإلكترونية وأمن المعلومات، مقال منشور في صحيفة الجامعة السعودية الالكترونية: https://www.seu.edu.sa/sites/jisr/Pages/OneArticle.aspx?LID=81&src=https%3A%2F%2Fwww%2Eseu%2Eedu%2Esa%2Fsites%2Fjisr

- **العبيدي، أسامة بن غانم** (٢٠١٢م). جريمة الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي: دراسة قانونية في ضوء القوانين المقارنة، مجلة دراسات المعلومات.

- **العوجي، مصطفى** (1985م). الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات والتدريب سابقاً. الرياض.

- **غانم، عبد الله عبد الغني** (1994م). علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، الجريمة و المجرم من المنظور الإسلامي، نحو! نظرية إسلامية عامة للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- **الغديان، سليمان بن عبدالرزاق** (٢٠١٨م)، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين. مجلة البحوث الأمنية: كلية الملك فهد الأمنية. مج27، ع69. مركز البحوث والدراسات، السعودية.

- مطر، كمال (٢٠١٦م). الجرائم الالكترونية، مقال منشور. https://hdl.handle.net/20.500.11888/13488

- **المطيري، سامي مرزوق نجاء** (٢٠١٥م). المسئولية الجنائية عن الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- **مفلح، محمد خليفة، الهرش، عايد حمدان** (٢٠١٠م). الاثار النفسية والصحية والاجتماعية لاستخدام الانترنت من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مركز النشر العلمي. جامعة البحرين.

- **اللويهية، أفراح خميس** (٢٠١٨م). مشكلة الابتزاز الالكتروني لدى طلبة مرحلة التعليم ما بعد الأساسي ودور الخدمة الاجتماعية في مجال التعليم ما بعد الأساسي في محافظة جنوب الباطنة، رسالة ماجستير. مسقط.

- **اللبان، شريف، درويش** (2009م). تكنولوجيا الاتصال والمجتمع والقضايا والإشكاليات، القاهرة، دار العالم العربي

المواقع الإلكترونية:

- **نظام مكافحة جرائم المعلوماتية**، على موقع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على الرابط الإلكتروني:

http://www.mcite.gov.sa\arabice\regulations\criminallaws

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Coelho, V. Sousa, Marchante, M. Bras, P. & Roma, A. (2016). Bullying and cyberbullying in Portugal: Validation of a questionnaire and analysis of prevalence, School Psychology Internationa

- Maxfield, Michael G. (1978). "Lifestyle and Routine Activity Theories of Crime: Empirical Studies of Victimization, Delinquency, and Offender Decision-Making". Journal of Quantitative Criminology

3.Ulrich – Computer crimes & other crimes related to information technology, rev. inter.de droit penal 1991.

- Slivka, Darrow (1975), Methods and Problems in Computer Security .Journal of Computers and Law.

- 5. 227. QING LI.(2006). Cyberbullying in Schools- A Research of Gender Differences. Canada: Faculty of Education, University of Calgary.